حوليات الجامعة التونسية

العدد العاشر

1973

تونس

حوليات الجامعة التونسية

مجلة للبحث العلمي

تصدرها الجامعة التونسية

المدير : الشاذلي بويحيى

رئيس التحرير : المنجي الشملي

هيئة التحرير :

الشاذلي بويحيى ، المنجي الشملي ، عبد القادر المهيري ، الحبيب الشاوش ، رشاد الحمزاوي ، المنصف الشنوفي ، محمد اليعلاوي

الاشتراك :

- تونس وبلاد المغرب العربي وفرنسا ..... 600 م
- غير البلاد المذكورة ..... 700 م
- ثمن العدد الواحد ..... 600 م

المراسلات المتصلة بالتحرير تكون بالعنوان التالي :

مدير حوليات الجامعة التونسية

الجامعة التونسية 94 شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

الاشتراكات ومطالب المبادلات تكون بالعنوان التالي :

مصلحة النشر والمبادلات للجامعة التونسية

كلية الاداب ـ شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

لا تلتزم المجلة بما ينشر فيها من آراء ، ويتحمل كل كاتب مسؤولية ما ينشره فيها

جميع الحقوق محفوظة

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

OK 10 ع، 1973

الفهرس

الصفحة

علي الشنوفي : الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور 5
الشاذلي بويحيى : ريجيس بلاشير 11
المنجي الشملي : طه حسين 15

عبد القادر المهيري : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة 21
الطيب البكوش : « المنهل » وموقف المعاجم العربية من المفاهيم العصرية 37
رشاد الحمزاوي : طريقة ابن منظور في تحرير مادة « لسان العرب » 55
صالح المغيربي : الترجمة الذاتية وفن الرحلة في « التعريف بابن خلدون رحلته غربا وشرقا » 73
محمد سويسي : شرح صفحة من مقدمة ابن خلدون في العلوم العددية 87
محمد اليعلاوي : شعراء افريقيون معاصرون للدولة الفاطمية .. 95
الطيب العشاش : أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني : اخباره واشعاره 171

تقديم الكتب

1 ـ « **جلال الدين السيوطي ، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب** » ، تحقيق عبد الله الجبوري : (رشاد الحمزاوي) . 2 ـ « **ابن منظور الافريقي ، لسان العرب المحيط** » ، اعداد يوسف خياط ونديم موعشلي : (رشاد الحمزاوي) . 3 ـ « **تحديث العقل العربي** » ، تاليف الدكتور حسن صعب : (رشاد الحمزاوي) . 4 ـ « **التصريف العربي** » ، تاليف الطيب البكوش : (عبد القادر المهيري) . 5 ـ « **تاريخ النحو العربي حتى اواخر القرن الثاني الهجري** » ، تاليف الدكتور علي المكارم : (عبد القادر المهيري) . 6 ـ « **تاريخ النقد الادبي في الاندلس** » ، تاليف الدكتور محمد رضوان الداية : (محمود طرشونة) . 7 ـ « **أدب القاضي والقضاء** » ، تاليف : أبو المهلب هيثم بن سليمان القيسي ، تحقيق الدكتور فرحات الدشراوي : (الحبيب الشاوش) . 8 ـ « **محاولات في الاسلوبية الهيكلية** » ، تاليف م. ريفاتار M. Riffaterre (عبد السلام المسدي) .

خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة

بقلم : عبد القادر المهيري

من الآراء التي شاعت بين المهتمين بالنحو العربي واعتبرها الكثير منهم حقائق لا تحتمل النقاش أن هذا النحو مدين للفلسفة اليونانية بأهم معطياته ، نشأ في بيئة متشبعة بها ، وبُوّبَ على أساس مقولاتها ، واكتمل بناءُ صرحه بفضل ما اقتبس من مقوماتها .

فمنذ أن أذاع أ. ماركس (Merx) آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري مقتفيا أثر قويدي (I. Guidi) (1) مستعرضا الحجج الدالة في نظره على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية الى فنّهم (2) ، ما انفك جل من تحدثوا عن النحو العربي يرددون هذه الآراء لا يكاد الشك يخامرهم في سدادها ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي (3)

---

(1) أنظر أ : Bolletino Italiani degli Studi Orientali عدد 6 سنة 1877 من ص 104 إلى ص 108 .
ب : Bulletin de l'Institut égyptien سنة 1891 من ص 13 إلى ص 26

(2) ليس من المستبعد ان يكون هذا الموقف متأثرا بما بدأ يشيع اذذاك في اوروبا من الآراء حول ضرورة فصل الدراسات اللغوية عن الاعتبارات المنطقية ووجوب التخلي عن النحو العام grammaire générale وليد المنطق .

(3) انظر مثلا : إبراهيم مدكور : منطق ارسطو والنحو العربي : مجلة مجمع اللغة العربية 1953 من ص 338 إلى ص 346 ؛ إبراهيم أنيس : من أسرار العربية ص 119 — مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة : ص 260–261 ؛ امين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 ؛عبد الرحمان محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 9–11. انظر أيضا : رشاد الحمزاوي L'Académie de Langue Arabe du Caire ص 207 .

إن شبه الإجماع هذا على تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية أو بالمنطق الأرسطي يبعث على الظن بأن النحاة اكتفوا بتبني المقولات المنطقية ، وأن معطيات النحو العربي هي في أساسها تكْييفٌ لهذه المقولات ؛ معنى هذا أن المشاغل المنطقية اعتُبرت أنها قامت مقام المشاغل اللغوية منذ أقدم العصور وعلى الأقل منذ ان ألّف سيبويه كتابه الشهير .

على أن هذه الآراء — بعد أن لقيت رواجا كبيرا في النصف الاول من هذا القرن — قد تصدى لها جماعة من الباحثين بالنقاش أو قابلوها بالرفض (4) ؛ ولعل أهم بحث ظهر في هذا الموضوع المقال القيم الذي نشره عبد الرحمان الحاج صالح بعنوان « النحو العربي ومنطق ارسطو » (5) حيث تتبع أطوار النظرية القائلة بتأثر النحو العربي بالمنطق ومواقف الدارسين منها عربا ومستشرقين ، وتناول حجج ماركس حجة حجة لتفنيدها بالبرهان العقلي أو بالرجوع الى محتوى بعض مؤلفات أرسطو .

وإنا إذ نعود إلى هذا الموضوع وإلى آراء ماركس ومن اقتفى أثره من الدارسين العرب فليس للتعليق على محتوى هذه الآراء وإنما لنُعبّر عن بعض الخواطر في المنهج المتوخى في عرضها وتأييدها ، ولنحاول إقامة الدليل على أن في النحو من المعطيات ما يدل على أهمية المشاغل اللغوية التي كانت تشغل بال النحاة .

لقد لاحظ ماركس أن الفكر اليوناني لم يهتد إلى المقولات النحوية إلا بعد مضيّ القرون الطويلة من العمل الشاق والبحث الدائب ، وأن النحو اليوناني لم يتجلّ في صيغة واضحة إلا في أواخر القرن الاول قبل المسيح ؛ فمن العسير — في رأيه — ان يهتدي النحاة العرب إلى ما اهتدوا إليه من النظريات النحوية

(4) أنظر : إبراهيم السامرائي : دراسات في فقه اللغة ص 13 وما بعدها وص 26 ؛ عبد الرحمان السيد : مدرسة البصرة النحوية ص 100 وما بعدها .

(5) مجلة كلية الآداب (جامعة الجزائر) ، العدد الأول سنة 1964 من ص 67 إلى ص 86 .

بدون الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية ؛ لذا فالنحاة العرب إن لم يطلعوا على النحو اليوناني فلا بد انهم ألِفُوا — حسب ماركس — منطق أرسطو ، وفي نحوهم ما يدلّ على ذلك :

فتقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف موافق تمام الموافقة لتقسيم أرسطو للكلام ، كما أن بعض المفاهيم النحوية كمفهوم الحال والظرف تذكر بمفاهيم يونانية ، وأن التمييز بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال قد اقتبس من منطق ارسطو... ويذهب حرص ماركس على إبراز التماثل بين النحو العربي والمنطق الى جعله يعتبر أهم مصطلحات الإعراب مثل « رفع » و « نصب » و « جر » و « أعرَبَ » و « إعراب » ليست سوى ترجمة لمصطلحات يونانية ؛ وكما تضمّن النحو العربي أهم مقولات أرسطو فقد خلا — حسب ماركس — من بعض المفاهيم التي لم يجدها النحاة فيما اطلعو عليه من آثار الفيلسوف اليوناني ؛ فلئن أقر النحاة مفهوم الخبر فلأن ارسطو ذكره ، ولئن جهلوا مفهوم المسند اليه (Sujet) فلأنه لم يقرّه في معناه النحوي ، وقد جلهوا كذلك مفهوم المقطع لان صاحب المنطق لم يتعرض له الا في كتاب «البلاغة» ، ولم يطلع العرب على هذا الكتاب الا بعد أن نشأ النحو عندهم (6) .

ويقتفي الدكتور ابراهيم مدكور أثر ماركس — بدون أن يستشهد به — عندما يرى أن تقسيم سيبويه للكلام الى ثلاثة أقسام يذكر بتقسيم ارسطو (7)، ويشير في إيجاز الى حديث الفيلسوف اليوناني عن « الكم والعدد » ملمّحا الى أن هذه المقولات نجدها كذلك في النحو العربي ؛ ولكن بينما اعتبر ماركس أن جهل النحاة العرب لمفهوم المسند اليه يدل بطريقة سلبية على تأثرهم بالمعلم الاكبر ، يرى ابراهم مدكور في حديث سيبويه عن «المسند والمسند اليه» حجة

(6) انظر Bulletin de l'Institut égyptien من ص 13 إلى ص 26 .

(7) مجلة مجمع اللغة العربية سنة 1953 ص 340 .

على تسرّب الآراء التي عبّر عنها حول الاسناد الى العرب ؛ ويدعم أمين مجمع اللغة العربية ما ذهب اليه من رأي بأن العرب أمكنهم الاطلاع على ما ترجم من مؤلفات أرسطو الى السريانية قبل الاسلام من ناحية والى العربية منذ « النصف الاول للقرن الثالث الهجري » من ناحية أخرى ؛ ولعل أهم حجة في نظره على « الصلة» بين المنطق والنحو العربي مكانة القياس في هذا الفن ؛ ولئن أقرّ بوجود «قدر... فطري » من القياس لا يمكن أن يعتبر من « صنع أرسطو أو أي فيلسوف آخر » فانه يرى أن القياس لم يقف « عند تلك الصورة الفطرية » (8) بل إن النحاة قد فلسفوه « وافتنوا فيه الى درجة كبيرة » وحددوا « شرائط القياس النحوي الصحيح كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي » .

ولا يشك جماعة آخرون من الباحثين في حقيقة تأثير اليونان في النحو العربي منذ نشأته ، فيحاول البعض أن يبحث عن حجج أخرى تؤيد ذلك ذاهبين أحيانا إلى إرجاع هذا التأثير إلى افلاطون نفسه (9) ويكتفي البعض الآخر بترديد احكام من هذا القبيل :

« ان الناظر في ماضي هذا النحو العربي دون دخول في شيء من تاريخ صلة هذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخر يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها ، وإن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم انفسهم » (10) .

ولا يخفى أن مثل هذه الاحكام العامة لا تقنع إلا من يكتفي بالرواية حجة في ميدان المعرفة ؛ ولذا لا نقف عندها وإنما نكتفي ببعض الملاحظات

(8) نفس المصدر ص 343 .
(9) عبد الرحمان محمد أبوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 10 .
(10) أمين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 .

شأن المنهج المتوخى عند الدارسين الذين سعوا إلى تدعيم قولهم بالحجة ونحيل – للمزيد من التفصيل في شأن آراء ماركس – الى فصل عبد الرحمان الحاج صالح المذكور .

إن أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنه يقوم على البحث عما يوجد في النحو العربي من معطيات لها مقابلها في منطق أرسطو ، أو مصطلحات موازية لاصطلاحات يونانية مؤدية لمفاهيم قريبة من مفاهيما ، وهذه طريقة قد تبدو مغرية لأنها تبعث على الظن بانها تعتمد أدلة ملموسة ، فالوثائق المعتمدة لا شك في وجودها ، ويمكن لكل باحث أن يرجع إليها وأن يتثبت من وجود العناصر المستعملة لتأييد نظرية التأثير هذه (11) . إلا أن هذا المنهج يقتضي ضمنيا أن نسلّم بأن التشابه بين طريقتين في التفكير والتبويب يؤدي حتما إلى الاستنتاج بأن احدى الطريقتين تأثرت بالأخرى ، وهذا محل نظر خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد ان يهتدي اليها الانسان بالطبع والبديهة ؛ وهذا هو شأن ماركس عندما يزعم أن تمييز سيبويه بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال لا يعقل أن يكون نتيجة استنباط واجتهاد منه أو من غيره من النحاة العرب ، وإنما هو مجرد نقل للمقولات الأرسطية .

وعلى كل فملاحظة تواز بين منهجين أو قرابة بين طائفتين من المفاهيم لا تثبت بأن توازيهما أو القرابة بينهما نتيجة التأثير والتأثر إلا إذا اعتمدت معطيات إضافية من نوع الوثائق التاريخية . فمن البديهي – عندما نتحدث عن تأثر مفكر بنظريات غيره أو عن اقتباسه لآرائه – أن نتساءل هل أن الظروف التاريخية التي عاش فيها مكنته من معرفة تلك النظريات أو هذه الاراء ، وأن نبحث عن طريق تأثره بها أو أخذها عن اصحابها .

(11) هذا لم يمنع ماركس من ان ينسب إلى ارسطو ما ليس موجودا في كتبه (انظر مقال الحاج صالح : ص 77) كما لم يمكن إبراهيم مدكور من الاتفاق مع ماركس في شأن موضوع الاسناد .

لا شك أن القائلين بتأثر النحو العربي بالفكر اليوناني يُذَكِّرون تصريحا أو تلميحا بالظروف الثقافية التي نشأ فيها النحو العربي وترعرع ، فماركس يشير الى ان النسطوريين أدخلوا فلسفة أرسطو إلى فارس قبل الاسلام، فانتقلت من هناك إلى العرب (12) ، أما ابراهيم مدكور فيلمح إلى رواج مؤلفات أرسطو المنطقية في « القرون الوسطى المسيحية والاسلامية » ويذكر أن الاجزاء الأولى من الأرقانون كانت « أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية ثم ألحقت به الاجزاء الاخرى ، فترجمت وشرحت واختصرت وتوالى البحث في المنطق لدى المدارس الاسلامية المختلفة عند الفلاسفة والمتكلمين بل وعند الفقهاء » (13) .

ومن العسير – في نظرنا – أن نعتبر مثل هذه الارشادات من شأنها أن تُكَوِّن حججا تقنع بتأثر التفكير النحوي العربي بالتفكير اليوناني فضلا عن اكتفاء النحاة بتبني المعطيات الفلسفية اليونانية ؛ فلئن كان من المسلم به أن البيئة الثقافية البصرية لم تكن خالية من عناصر غير عربية، وأن اصداء ثقافات مختلفة من فارسية ويونانية وهندية كانت تتردد فيها ، فليس لدينا ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس فيها خلال القرنين الاول والثاني من الهجرة دراسة تمكن من اقتباس معطياتها وتوطينها في المؤلفات العربية . والذي يبدو الآن ثابتا هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات ارسطو لم ينقل الى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري ، وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع كما تذكر بعض المصادر، وإنما ابنه محمد المتوفى بعد سنة 150 من الهجرة (14) . معنى هذا أن الناطقين بالضاد لم يكن لديهم قبل بداية النصف الثاني من القرن الثاني

(12) الفصل المذكور ص 25 .

(13) الفصل المذكور ص 339 .

(14) انظر فصل بول كروس (P. Kraus) : التراجم الارسطالية المنسوبة إلى ابن المقفع (ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية تأليف عبد الرحمان بدوي من ص 101 إلى ص 120) .

الهجري أي نص عربي يمكّنهم من ممارسة جانب من جوانب التراث اليوناني وأخذ ما يجدونه فيه متماشيا مع مشاغلهم الفكرية والعلمية . وإذا اعتبرنا أن النحو العربي لم يوضع دفعة واحدة على يد الخليل وسيبويه، ولم ينشأ مكتملا في ظرف عقدين أو ثلاثة وإنما اقتضى بناء صرحه ما لا يقل عن قرن كامل بدا لنا أن المحاولات الأولى يرجع عهدها الى العقود الاخيرة من القرن الاول الهجري ؛ وفعلا فمما هو اليوم موضوع اتفاق أن اقدم من يعتبر نحويا بأتم معنى الكلمة عبد الله بن اسحاق الحضرمي (المتوفّى) سنة 117هـ (15). فهل أمكن لابن اسحاق هذا أن يجد في البيئة الثقافية التي عاش بها في النصف الثاني من القرن الأول وبداية القرن الثاني ما يكفي من العناصر اليونانية ليضع أسس النحو العربي الأولى ؟ وهل أمكنه — إن وجد شيئا من هذا القبيل — أن يكتفي بالاطلاع عليه على طريق الرواية ليتمثله ويتقنه الإتقان الذي لا بد منه ليتصرّف فيه ويكيّفه حسب مقتضيات اللغة التي وضع نحوها ؟ من العسير ألاّ نشك في ذلك وأن نتصوّر أنّه يتسنى بناء علم جديد على أسس مستعارة لم تؤخذ من مصادرها مباشرة ، أو على الاقل من مصادر مكتوبة . وإنما نقلت مما يمكن ان يكون قد وصل عن طريق الرواية .

ولكن يمكن أن يُعترض علينا بأن المقولات المنطقية التي يبدو أثرها — حسب ماركس — في كتاب سيبويه قد أخذت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بعد أن شُرع في ترجمة مؤلفات أرسطو . جوابنا على هذا أن جل العناصر التي تعتبر منقولة عن اليونان يقدمها سيبويه في كتابه تقديمه للشيء المألوف الذي استقر بعد في الأذهان وأصبح شائعا ، فلا نجده مثلا يعلل التقسيم الثلاثي للكلام (16) ، ونلاحظ أنه يستعمل المصطلحات التي يعتبرها ماركس مجرد ترجمة لمفاهيم يونانية كالرفع والنصف والجر والإعراب استعمال

(15) انظر : إبراهيم مصطفى Actes du XXI congrès des orientalistes ص 278—279 ؛ وشارل بلا Ch. Pellat : Le milieu basrien et la formation de Jâhiz ص130 .

(16) الكتاب ج ص 2 .

الكلمات المعروفة التي لم تعد في حاجة إلى تحديد أو تفسير أو تعليل ؛ فلا يعقل إذن – إن أمكن لسيبويه او معاصربة الاطلاع المباشر على بعض مؤلفات أرسطو – أن يكون لهذه المؤلفات تأثير سريع يجعلها في ظرف قصير من الزمن شائعة مألوفة إلى درجة أن تستعمل بدون أن يشك مقتبسُها في قدرة الناس على فهمها وتمثلها والاستفادة منها (17) .

كل هذا يحملنا على التساؤل عن مدى وجاهة النظرية القائلة بتأثر النحو العربي في طور نشأته بالتراث اليوناني وخاصة بالمنطق الأرسطي ، فليس لدينا – في الحالة الراهنة – أية وثيقة تثبت ذلك إثباتا علميا ، والآراء التي أبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض .

وأقصى ما يمكن أن يقال هو أن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني هي ثقافة بصرية أي ثقافة تكامل فيها النقل والعقل، وتآلفت الرواية والنظر نتيجة التقاء التراث العربي بأصداء الثقافات الاجنبية فأسفر ذلك عن منهج لمعالجة مختلف ميادين المعرفة لا يتمثل في اقتباس عناصر من هنا وهناك وتلفيقها لتكوين علم جديد، وإنما في قدرة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراء مظاهرها الملموسة من أسس جامعة أو مميزة ليتسنى التبويب ويتأتى استنباط القواعد والأشكال المجردة ؛ ولا نظن أن رجال العلم في ذلك العصر والنحاة منهم خاصة كانوا يمارسون عملهم على ضوء ما يجدونه في مرجع يوناني أو غيره – إن وُجد حقا – وإنما بهدي من عقولهم التي غذتها الثقافة البصرية .

وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلا بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنما ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها ، ومجادلات هدفها الاقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة ؛ فكل من مارس المؤلفات المستوعبة لمختلف النظريات ، واطلع

(17) هذا بالاضافة إلى أننا لا نجد في كتاب سيبويه إشارة واحدة يمكن الاستنتاج منها بأنه هو أو استاذه اخذ عن كتب يونانية ؛ انظر في هذا الصدد مقال الحاج صالح ص 76 .

على كتب الأصول وتمعن في طرق الاحتجاج سرعان ما يقتنع بأنها لا تخلو من طابع منطقي (18) ؛ ولعلّ هذا ما يفسر اعتناق الكثيرين من معاصرينا لآراء ماركس واعتبارهم إياها حقائق لا جدال فيها ، فانعدام تاريخ مفصل للنحو العربي وأطواره ساعد – بدون شك – على الإيهام بأن النظريات القائلة بالتأثير الأرسطي تدعمها النصوص وأمّهات الكتب المتداولة .

ولعل الاستشهاد بمواقف بعض النحاة مفيد في معالجة هذا الموضوع ، فليس في هذه المواقف ما يدلّ البتّة على أنهم يدرسون آثار المنطق عند الخليل أو سيبويه وذلك مهما كانت نزعة أصحابها . ولكن ابتداء من الربع الاخير من القرن الثالث وطيلة القرن الرابع نلاحظ ردود فعل تدلّ على شعور جماعة من النحاة بتسرب المنطق إلى فنهم وعلى تمييزهم بين الفنين ؛ وحدوث هذه الردود في الفترة المذكورة يدلّ بصفة غير مباشرة على أنها إن لم تحدث من قبل فلأنه لا موجب لها ولا وجود لنحو مصطبغ بالمنطق ؛ بل إننا نذهب إلى أنه لو استمد النحو أسسه من المنطق لما استطاع المناهضون لهذا العلم أن يميّزوا بين الفنين وأن يعتبروا ان لكليهما طريقة خاصة به وغاية واضحة له .

هذا التمييز يتجلى في مواقف شهيرة وأقوال مأثورة ومنها المناظرة التي دارت بين السيرافي ويونس بن متى المنطقي (19) ، وقولة أبي علي الفارسي في شأن أبي الحسن الرماني لأنه كان حسب المترجمين « يمزج كلامه بالمنطق » :

«أن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (20) .

(18) انظر دراستنا بالفرنسية حول « نظريات ابن جني النحوية » : نسخة مرقونة ص 61–63 .
(19) الامتاع والمؤانسة ج ص 121 وما بعدها .
(20) نزهة الالباء في طبقات الادباء : تحقيق عطية عامر ص 189 .

ولا شك أن أهمية ردود الفعل هذه تبدو خاصة في بعض النصوص التي تتناول مسألة نحوية معينة ويبدو فيها الحرص على التخلص من المنطق ، ولا شك في ان أهم ما نعرفه منها هذا النص لأبي اسحاق الزجاجي :

« الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتّة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ؛ وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيّين وبعض النحويين قد حدّوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ؛ وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك » (22) .

لهذا النص أهمية كبيرة لأسباب : فهو يدل على الشعور الواضح بالفرق بين النحو والمنطق وعلى موقف الرفض الذي وقفه عدد من أشهر النحاة ؛ وهو يضع القضية على الصعيد المنهجي لا على صعيد البحث عن جدوى كلا الفنين كما فعل السيرافي ويونس بن متّى المنطقي في مناظرتهما ؛ فالفنّان يمكن أن يلتقيا في المادة المدروسة ، ولكنهما سرعان ما يفترقان ، لأن ما هو صالح لهذا ليس صالحا لذاك ، وما يعتبر صحيحا في نطاق هذا لا يعتبر في نطاق ذلك صحيحا ؛ فالزجاجي أبَى أن يسلك الطريق التي سلكها بعض النحاة ممن يعتبر أن

(21) من الغريب ان هذا النص لا نظن أنه استرعى الانتباه بصفة خاصة رغم أنه مضى أكثر من عشر سنوات على صدور الكتاب الذي ورد فيه .

(22) الايضاح في علل النحو ص 48 ؛ وانظر أيضا في هذا الكتاب من ص 50 إلى ص 52 ردود الزجاجي على النحويين الذين حدوا الاسم حدا يعتمد معناه .

« الحد الصحيح » لأقسام الكلام ينبغي ان يخضع للمقاييس التي ضبطها المناطقة من ضرورة البحث عن ماهية الشيء وبيان « جنسه » و « فصله » (23) ... بغض النظر عن خصائص الفن الذي يعمل المحدد في نطاقه . وما يفهم من كلام صاحب « الإيضاح في علل النحو » هو أن الحدّ رهين هذا الفن، وأن المنهج يجب أن يضبط حسب غايته .

والظاهرة الثالثة التي تكسب هذا النصّ أهميته هي هذا التحديد الذي يورده الزجاجي للاسم ، فهو تعريف يعتمد دور الاسم في الكلام لا ما يمكن أن يفيده من معنى ؛ فأساسه إذن ظاهرة موضوعية لأنها ملموسة يهدي اليها الكلام لا تأويل النحوي وبحثه في الدلالة المعنوية عن عناصر موحدة يعسر الاتفاق في شأنها . وهذا التعريف هو مثال من مجموعة تعاريف تنم عن حرص بعض النحاة على البحث فيما يتلفظ به المتكلم من عناصر قارّة يتسنى بواسطتها تحديد أقسام الكلام تحديدا جامعا مانعا ، مطّردا منعكسا . ويمكن تقسيم هذه التعاريف — حسب العناصر التي تعتمدها — إلى قسمين .

1) تحديد بالاعتماد على دور الكلمة في النص :

بالاضافة إلى تعريف الزجاجي (24) نذكر :

— تعريف أبي علي الفارسي للفعل : «الفعل ما أُسند إلى غيره ولم يُسنَد اليه» (25) .

— تعريف عبد القاهر الجرجاني للاسم : « حد الاسم ما جاز الإخبار عنه » (26) .

(23) انظر صدى ذلك في كتاب أبي البقاء العكبري : المسائل الخلافية : ص 44—46 .

(24) يعرف الزجاجي الاسم أيضا في كتابه « الجمل » بقوله : « فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض » ص 2 .

(25) انظر أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية ص 68 .

(26) المصدر السابق ص 50 .

2) تحديد بالاعتماد على خصائص شكلية للكلمة أوعلى ما يحيط بها من عناصر ، ونورد من هذه التعاريف :

– تعريف ابن جني لأقسام الكلام الثلاثة (27) .

«فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ وكان عبارة عن شخص...، والفعل ما حسن فيه قد وكان أمرا...، والحرف ما لم تحسن فيه علامات الاسماء ولا علامات الافعال » (28) .

– تعريفين آخرين للاسم أوردهما أبو البقاء العكبري بدون نسبة (29) :

« قال بعضهم : الاسم ما استحق الاعراب في أول الوضع » .

« وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه » .

إن هذه التعاريف لها خاصية مشتركة بينها وهي أنها جميعا مستمدة من النص وسياق الكلمة المعرّفة ، فبعضها يعتمد العلاقة النحوية بين الكلمة وسائر عناصر التركيب ، ومنها ما يعتمد المحيط اللفظي الذي يرد فيه العنصر المعرّف ، ومنها أخيرا ما يراعي التغييرات التي تمكن أن تطرأ عليها ؛ وهذه بدون شك طريقة في التعريف موضوعية لأنها لغوية ، وفيها تأييد لما ذهبنا اليه من أهمية المقاييس اللغوية البحت في بناء النحو العربي ؛ وإذا جاءت هذه المواقف الدالّة على أهمّية هذه الظاهرة متأخرة نسبيا فذلك لأنه – بالاضافة الى ما أشرنا اليه من عدم الشعور بتهديد المنطق – لم توضع القضايا وضعا نظريا إلا في القرنين الثالث والرابع حين أصبح النحو موضوع مناقشات ومناظرات تتجاوز وصف المعطيات الملموسة إلى تعليلها والبحث عن أسس مبدئية لها .

---

(27) اللمع في العربية : تحقيق سليم ريدان : نسخة مرقونة ص 31 .

(28) هذ التعريف فيه إشارة إلى المعنى بالنسبة إلى الاسم وهذا راجع إلى أنه ورد في كتاب للتعليم يمثل حلا وسطا بين النظريات .

(29) المصدر المذكور ص 43 .

ولعلّه تحسن الاشارة هنا سريعا إلى ما حدث في عصرنا من تطور في وصف اللغات نتيجة السعي إلى تخليص النحو من الاعتبارات المنطقية والذهنية والنفسية ؛ فلقد أفضت الدراسات الحديثة الى حصر المعطيات اللغوية في حقيقتها اللفظية، وركزت بعض النظريات دراسة اللغة على وصف نظامها الشكلي وصفا لا يراعى فيه الا علاقة كل وحدة من الوحدات الكلامية بما يمكن ان تلتئم معه من الوحدات الأخرى ؛ فالوحدة الكلامية لا تعرف باعتبار معناها وإنما بالاعتماد على ما يمكن أن يرد قبلها أو بعدها في سلسلة الكلام ، وكل الوحدات التي يمكن ان تَرِدَ في محيط واحد تنتمي حتما إلى قسم واحد من أقسام الكلام ، والكلمات التي يمكن أن يقوم بعضها مقام البعض الآخر في جمل مختلفة تعتبر من نوع واحد (30) . على هذا الأساس لا يمكن تعريف الاسم مثلا تعريفا لغويا — حسب النظرية المذكورة — ببيان المعنى المستفاد منه وإنما بتحديد الوحدات الكلامية الأخرى التي يمكن أن ترد بجواره .

لا شك في أن ما أوردناه من تعاريف لأقسام الكلام العربي يدلّ على شعور جماعة من النحاة بأهمية المقاييس المستمدّة من سياق الكلام وإدراكهم لما تثيره المقاييس المعنوية أو الذهنية من خلاف نتيجة اختلاف التأويل ، كما يمكن أن نستنتج منه أنه لو تولد النحو العربي عن المنطق لما تسنى للنحاة العرب الاهتداء إلى مثل هذه التعاريف والتمييز بين ما هو من قبيل المنطق وما هو مستمد من خصائص اللغة .

ولئن اختلف النحاة في شأن الاسس التي ينبغي أن تعتمد في تعريف أقسام الكلام فإنهم كادوا يتفقون على أن المقاييس السياقية (31) هي التي ينبغي أن تلتزم عند البحث عن القسم الذي تنتمي أليه الكلمة . فعندما اختلف

(30) انظر تفصيل هذه النظر في : John Lyons : Linguistique générale ص 112 Langue française عدد 1 ص 41 وما بعدها .

(31) نعني بالمقاييس السياقية المقاييس المستمدة من محيط الكلمة وعلاقتها بما يرد قبلها وبعدها .

البصريون والكوفيون في نوع بعض الكلمات مثل « نعم » و « بئس » وفعل التعجب و «حاشا» ، لم يعتمد كل فريق لتدعيم رأيه معنى هذه الكلمات وإنما بحث في محيطها اللفظي عما يدعم مذهبه .

فالكوفيون يعتبرون « نعم » و « بئس » اسمين لامكانية دخول حرف الخفض عليهما (32) بينما يعتبرهما البصريون فعلين لإمكانية « اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف... » (33) .

ويرى البصريون أن أفعل في التعجب فعل لأنه « إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية » (34) ، ويرفضون أن تكون حاشا فعلا ويرونها حرفا لأنه « لا يجوز دخول ما عليها » (35) .

وتجدر الملاحظة أيضا أن مراعاة المقاييس السياقية لتمييز كل قسم من أقسام الكلام عن القسمين الآخرين أصبح ملتزما في كتب النحو ابتداء من كتاب المفصل للزمخشري . وهذه نماذج من بعض الكتب النحوية .

الزمخشري :

1) الاسم : « وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والإضافة » (36) .

2) الفعل : ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة » (37) .

---

(32) الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف ص 99 .
(33) المصدر المذكور ص 104 .
(34) المصدر المذكور ص 129 .
(35) المصدر المذكور ص 280 .
(36) شرح المفصل ج ص 24 .
(37) المصدر المذكور ج VII ص 2 .

3) الحـرف : هو ما « لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه » (38) .

ابـن مـالك :

1) الاسـم :

بالجـرّ والتنـويـن والنّـدا وأل ومُسنَدٍ للاسم تمييز حصل (39)

2) الفعـل :

بِتَـا فعلتَ وأتَـتْ ويا افْعَلِـي ونونِ أقبلنّ فعلٌ ينجلِي (40)

3) الحـرف :

كِـلاهمـا الحـرف كهَـلْ وفِـي ولَـمْ
فِعْلٌ مُضَارِع يَلِـي لَمْ كيَشَمْ (41)

ابن هشام الانصاري :

الاسم : « ويُعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير رويّ وبتعريفه وصلاحيته بلا تأويل للإخبار عنه وإضافة إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل... » (42) .

الفعـل : « ويُعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد الشائع ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وباتصاله بضمير الرفع البارز » (43) .

إن إمعان النظر في ما خلفه لنا النحاة من مؤلفات يكشف — حسب ما نعتقد — عن أسس منهجية مختلفة منها ما يتسم بطابع منطقي لا جدال فيه ، ومنها ما هو مستمدّ من المعطيات اللغوية لا يراعي إلا ما يُلمس في الكلام، ولا

(38) المصدر المذكور ج VIII ص 2 .
(39) شرح ابن عقيل ط. بيروت 1964 ج ص 16 .
(40) المصدر المذكور ج I ص 22 .
(41) المصدر المذكور ج I ص 23 .
(42) تسهيل الفوائد ص 3 .
(43) المصدر المذكور ص 4 .

يقيم وزنا إلا لما يتضمنه النص ؛ ويبدو لنا غريبا — إن كان المنطق هو منبع النحو العربي — أن يتضمن هذا النحو من المواقف ما يدلّ على إدراك صحيح للحقائق اللغوية، وما ينمّ عن تمييز بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ومقولاته . وهذا ما يجعلنا نذهب إلى ان البحث النحوي عند العرب انطلق من مصدر لغوي، تدفعه روح لغوية ، وتحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كل المعطيات مهما تباينت وتشعبت . ثم تفرع هذا البحث حسب اتجاهين مختلفين : اتجاه لغوي لم يحد عما ذهب اليه الاوائل إلا لتوضيح الأسس المنهجية ، واتجاه منطقي تولّد عن الخلاف بين المدارس النحوية ، وتغذى من ترجمة التراث اليوناني ، وتفاقم أمره عندما تسربت مقومات هذا التراث في الثقافة العربية الإسلامية .

ولكن أصحاب الموسوعات النحوية من نوع « شرح المفصل » وشروح الالفية لم يراعوا ما بين الاتجاهين من فروق ، فلقد حشروا كل ما ورثوه عن السلف في مؤلفاتهم ، موفقين بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ؛ وذلك راجع إلى طريقة التأليف التي شاعت في العالم العربي الاسلامي ، عندما وقف موقفا دفاعيا ألجأه اليه شعوره بأن كيانه مهدد ؛ فلم تكن التآليف تصنف على أساس الانتقاء النقدي ، وإنما على أساس جمع المادة المتراكمة عصرا بعد عصر ، وصيانة التراث من التلاشي . ولم يكن التأليف في غالب الاحيان يرمي إلى تخليص المادة من العناصر الأجنبية عنها ، وإلى تطويرها بإعمال الفكر ، وإنما إلى الجمع في تصنيف واحد لاكثر ما توصل اليه السلف في الفن المؤلف فيه ، ولم يكن التجديد في المؤلفات يتجاوز غالبا طريقة العرض والتبويب .

عبد القادر المهيري